فليست الفاظ العدد اذ اعدّ بها من المفردات على الاطلاق وعلى هذا
التقدير تنبيه كلاما يحتمل نظر لان القرينة انما هي من اسباب الفايدة
وهي مسلمة ولا يصح دعوى تقدير محذوف للقرينة تكون به مركبة
لانه بنا في نطقهم بها على الوقف ولا ينتقض كلام ابن الخباز بالاعداد حتى يتم
قول الشاطبي الا ترى الخ لانه مطرد في الاسما المسرودة مطلقا
فتدبره ولم يشترط في الفايدة ان تكون جديدة فالفايدة عنده
صلاحية اللفظ لان يحصل منه عند السامع معنى وذلك اذا كان فيه
مسند ومسند اليه وهو ما افتقناه قول بعضهم الكلام ما تضمن
كلمتين بالاسناد وليس المراد بالفايدة كون اللفظ بعد تمامه
محصلا معنى لم يكن عند السامع كما اختاره من اشترط الفايدة
الجديدة ولا الوضع لانه ان فسر بالقصد كما سيجي عليه المص في شرح
التسهيل فالمفيد مغن عنه كما حرره ابن هشام وان فسر بالوضع
العربي بان يكون على طريقة العرب وترتيب الفاظها على معانيها وان
تكون افادته وضعية اي متواضعا عليها لتخرج العقلية كدلالة
كلام المتكلم من وراء حائط على وجود انسان والعرضية كدلالة
قولك جاني غلام زيد على ان لزيد غلاما وانما وضع للاخبار عن
غلام زيد بالمجي فيمكن انه استغني عنه بقوله كاستقم فليس هو
شيا لا مجردا بل قصد به تتميم الحد ويكفي من الفايدة العرضية
لازم الفايدة الذي قرره ايمة المعاني فاذا قيل لمن حفظ القران
حفظت القران لافادة ان المتكلم عالم بذلك لا يكون الكلام مفيدا
عند من اشترط الفايدة الجديدة قوله واحده كلمة اطلقوا انه
هنا ان اسم الجنس يجوز في ضميره التذكير والتانيث لكن له
في التصريح في باب العدد اسم الجنس ثلاثة انواع ما فيه لغة
التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البط
وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر قوله والقول عم
يحتمل انه فعل ماض او افعل تفضيل اي اعم او اسم فاعل فسر
اي عام ومن حيث اللفظ الفصل للمتقدم ومن حيث المعنى خيرا الامور

اوسطاتها

اوسطاتها لافادته انه يتفرد عنها في المركب الاسنادي ثم ان مفعول
الفعل واسم الفاعل او المفضل عليه ان قدر خاصا فلا دليل عليه
او عاما فالحكم باطل لان القول ليس اعم من كل شي والجواب
انه يقدر خاصا بقرينة المقام والمعنى عم او عام مما ذكر او اعم من
المذكور واورد ان من المذكور اللفظ وليس القول اعم منه
واجيب بان المراد المذكور قصدا بان قصد تحديده
او تقسيمه قوله وكلمة بها كلام قد يوم قال الراعي الواو
عطف لا استيناف لانه لا يدخل على الا اذا تعذر العطف ولم ار الواو للاستيناف
في كتب ابن ابي الربيع ولم يسلمها شيوخنا ولا اتباعهم اتباع ابن الربيع
قوله بالجر وما جانسه نحو قوله واستما بليلي بهام صاحبه وقوله
واسلم من يتسع بك اغنى واوسع وقولهم نعم السير على بئس العير
وقولهم اذ مر بذي نسلم وما اشبه ذلك فقليل في كلامهم وايضا
هو خارج عن كلام الناظم حيث قال بالجر ولم يقل بحرف الجر والجر
مفقود في هذه الشواهد وان وجدت اداته الا ان يقال انه
اراد بحروف الجر لكنه حذف المضاف فهذا خلاف الظاهر فلا بد من
الا بدليل وان سلم فذلك كله مأول فلم يعتد به ووكل امره الى
ابوابه ومواضعه اذ ليس من قبيل ما ينبه المبتدي ولا من يليه
عليه في هذا الموضع قاله الشاطبي وقوله وايضا هو خارج الخ
يقتضي اولوية كلام الناظم على التعبير بحرف الجر وبعضهم عكس ذلك
وحرر الشهاب القاسمي المقام فانظره قوله والندا قال الشاطبي
وهو ممدود وقاله به مقصور لضرورة الوزن انتهى وقال الراعي
والتاكيد ويقصر وتضم نونه وتكسر ويحمل في النظم على لغة القصر
فيسلم من دعوى الضرورة وضبطه بعضهم بالمد وحذف همزة
الندا اراس فقصر الممدود وقطع همزة الوصل وهو مما اجيب عنه
ناك ونبهت له وهذا غلط فاحش لان قصر الندا لغة وهمزة
ال في النظم همزة قطع لانه صيرها اسما لمدلولها وانما تكون همزة
وصل اذا كان حرفا او اسما موصولا قوله ومسند للاسم تمييز

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)